تاريخ مصر الحديثة

أو تاريخنا القومى

بقلم الاستاذ محمد فؤاد شكرى

الحاصل على درجة الشرف فى التاريخ الحديث من جامعة لفربول
وأستاذ التاريخ بالمدرسة التوفيقية الثانوية

دعانى إلى كتابة هذا المقال عاملان قويان: العامل الأول تكرر ذكر تراثنا القديم، ومدنيتنا القديمة، وإغفال ذكر النهضة الحديثة التى اجترت لها مصر، منذ نهاية القرن الثامن عشر تقريباً، فأحدثت بها بعثاً جديداً، ما لبثنا أن شاهدنا آثاره فى عصر مصر الذهبى أيام حكومة اسماعيل، وما زلنا نشاهد آثاره فى نهضتنا الحاضرة: الأدبية، والفنية، والعلمية، والاقتصادية، إلى درجة أن صارت بلادنا نبراساً تهتدى به الأمم الأخرى الشرقية، فتنقل عنا ثقافتنا، وتتبع تطورات الفكر بين ظهرانينا، مما هو معلوم لكل مطلع على نهضة البلاد الشرقية، كالعراق وسوريا مثلا؛ أما العامل الآخر الذى حدا بى إلى كتابة هذه العجالة، فهو افتقارنا الشديد إلى تاريخ وطنى قومى، يبين - بلا تحيز أو تمويه - مقدار تراثنا الحديث، ويوضح حياتنا الجديدة - كأمة حية لها مكانتها السياسية، والاقتصادية، والأدبية - بين أمم العالم المتمدين، فنتعرف إلى نهضتنا الحديثة ونتلمس مظاهرها بجلاء.

إن تاريخ مصر الحديث (١٧٩٨ — ١٩١٤) وحدة مستقلة، لها ذاتيتها الخاصة؛ يفصلها عن تاريخنا القديم عدة قرون متوسطة، لها هى الأخرى صبغتها ومعالمها المحدودة، غير أن الكتابات التى تناولت تاريخ بلادنا فى المدة المذكورة عامة، ما زالت قليلة مبتورة؛ فقد وضع بعضها للدفاع فى الحقيقة عن سياسة خاصة، مثال ذلك: كتاب (فرسينيه)، ووضع البعض الآخر للإشادة بمجهودات خاصة، مثل كتاب (الورد كرومر)، بينما ينقص كتاب المسيو (لوى بريه) الاطلاع على الوثائق والمستندات التى ظهرت حديثاً، كما أنه يغفل بحث تطور النهضة المصرية، أو القومية الحديثة، فيسرد تاريخ البلاد سرداً مبتوراً. ويشمل هذا القول أيضاً بعض كتابات مؤرخينا المصريين المعاصرين، الذين تناولوا دراسة تاريخ مصر الحديثة عامة وإجمالا بعد سنة ١٧٩٨.

نحن نريد ـ كمصريين ـ تاريخاً قومياً صحيحاً يدرس فى مدارسنا ، ويلم به كافتنا ويفاخرون ؛ نحن لا نريد أن نقيد أنفسنا بالقيود التى وضعها من كتب سابقاً عن تاريخ بلادنا دون بحث مستفيض ، فجاءت كتاباتهم منقوصة ، تفتقر إلى إثبات ؛ نحن لا نريد فى الوقت ذاته أن نشوه الحقائق ، أو أن نتمالى فى الوطنية ، فنطمس معالم الحقيقة بسبل من الدعاية أو العصبية ، وإنما كل ما نرمى إليه هو أن نبين بجلاء ووضوح ، أن مصر الحديثة لها الأخرى تاريخها المجيد ، ولها نهضتها وقوميتها وذاتيتها .

وإن باحثاً يريد أن يكتب عامة عن تاريخ بلادنا، ليجب عليه حقاً أن ينفذ إلى أهم المسائل التى ربطت مجموعة الحوادث والصور والتطورات التى تكونت منها قصة القطر ، وأن يعرض إلى بحث مظاهر حيويتنا فى تاريخنا الحديث ، فيسرد دراسة مستفيضة تكشف عن حياة شعب مجيد ، جاهد وناضل بكافة الوسائل المحسوسة وغيرها ، حتى تبوأ مقعده تحت الشمس فى مصاف الأمم الحديثة .

يبدا تاريخ مصر الحديث ـ سياسياً ـ منذ أن وطأت قدما (نابليون بونابرت) الأراضى المصرية فى نهاية القرن الثامن عشر ، فتفرعت عن المعضلة الشرقية مسألة أخرى هى المسألة المصرية ، سرعان ما اتخذت موضعاً هاماً فى التاريخ الدولى عند ما اشتدت المنافسة بين انجلترا وفرنسا للاستئثار بالسيطرة وبالنفوذ فى البلاد المصرية ؛ هذه المنافسة هى المحور الأول الذى يدور حوله تاريخنا السياسى الحديث ، وهى الرابطة التى تربط مختلف الحوادث والمسائل وتلقى عليها ضوءاً جديداً يكشف عن حقيقة كنهها ومقدار أهميتها ، فهى تفسر لنا ما حدث فى فترة الانتقال التى تلت خروج الحملة الفرنسية من مصر مثلا .

وإنّا لنود فى هذا المقام ـ ونحن فى صدد فترة الانتقال هذه ـ أن نشير إلى مغالطة تاريخية ، طالما ذكرها المؤرخون الأجانب ، ونقلها عنهم المصريون، فلم يعملوا على تصحيحها، إلى أن ظهرت فى النهاية البحوث الجديدة ، فنبهت الأذهان إليها ، وإلى وجوب تصحيحها ، بعد أن أظهرت الوثائق والمستندات التاريخية بطلانها ؛ والمغالطة هى : أن الفضل فى ظهور « محمد على » واعتلائه فى النهاية أريكة الولاية ، يرجع إلى معاونة فرنسا ؛ بينما الواقع خلاف ذلك ، إذ وصل « محمد على » إلى الولاية بفضل مجهوداته ودهائه وحيلته .

وتفسر لنا المنافسة الانجليزية الفرنسية فى مصر ـ أيضاً ـ كافة الحوادث الهامة التى تلت فترة الانتقال ، أثناء حوادث ١٨٣٢ — ١٨٣٤ ، وأثناء أزمة ١٨٤٠ ، ثم أيام « عباس الأول »، و « محمد سعيد » والمفاضلة بين الطريقين البرى والبحرى فى عهديهما ؛ وهذه المنافسة هى التى أدت فى النهاية أيضاً إلى احتلال الانجليز للبلاد المصرية منفردين بسبب تردد السياسة

الفرنسية وقصورها فى ذلك الوقت ، وتردد الباب العالى وضعفه وانسجام السياسة البريطانية وخاصة بعد فتح قناة السويس ، عند ما استمرت تعمل لغرض خاص ، هو الاستيلاء على مصر ذاتها ، فتم لها ذلك ؛ وهذه المنافسة ذاتها هى التى أدت حتماً - من جهة أخرى - إلى كافة الطرق (الدبلوماسية) التى اتبعها الساسة الفرنسيون والبريطانيون لدى الآستانة ، وهى التى أذكت فى صدر الباب العالى - من وقت إلى آخر - رغبة الاحتفاظ بسيادته الشرعية على البلاد المصرية ، وتأييد نفوذه بها فنجح فى تحقيق رغبته الأولى حتى أعلنت الحماية رسمياً على مصر عام ١٩١٤ ، بينما فشل فشلا تاماً فى رغبته الثانية منذ أيام « عباس الأول » تقريباً .

غير أن هناك مسألة أخرى يلقى بحثها ضوءاً وضاحاً على نواح كبيرة الأهمية فى تاريخنا الوطنى ، وتفسر لنا أيضاً مظاهر شتى ، هذه المسألة : هى نشوء الرأى العام المصرى وتكوينه ، وظهور الشعور القومى ؛ فقد أخذ شعور المصريين بقوميتهم يظهر منذ أيام الحملة الفرنسية ، واستمر ينشط مدة وينفتر أخرى ، حتى اشتد نموه واكتمل أيام « اسماعيل » ، بسبب إصلاحات الخديوى الكبيرة واهتمامه بالثقافة والتعليم ، وبسبب الرخاء المادى الذى اقترن بارتفاع أثمان القطن ، خلال الحرب الأمريكية فى بداية حكمه ، وظهرت آثار هذا الشعور المستفيض فى صحافة هذا العهد المتعددة ، وفى تذمر القوم من تدخل الأجانب فى شئونهم ، وسرعان ما طالب الرأى العام أن يكف الأجانب عن الاستئثار بمرافق الدولة ، وطالب المصريون بالاشتراك فى إدارة بلادهم ، مما نتج عنه جميعه أن سارت الحوادث سيراً حثيثاً نحو ما يسمى بالحركة العرابية التى لم تحقق شيئاً من مطالب البلاد الوطنية والقومية ، والتى انتهت - لسوء الحظ - بالاحتلال البريطانى لمصر ؛ غير أن الاحتلال رغم مجهوداته العنيدة ، لم يتمكن من القضاء نهائياً على شعور المصريين القومى ، فظهرت آثاره فى النزاع بين سمو الخديو السابق واللورد « كرومر » مثلا ، وفى تشكيل الحزب الوطنى برئاسة المغفور له « مصطفى كامل باشا » .

وتقترن بتكوين الرأى العام وبظهور القومية المصرية نهضة البلاد الأدبية العلمية ، وهذه النهضة هى الدعامة التى قام عليها تاريخنا الفكرى فى العصر الحديث ، والرابطة الثالثة التى بفضلها تتكون وحدة وذاتية خاصة لتاريخنا الحى الجديد ؛ بدأت هذه النهضة منذ أن أحدث مجىء الحملة الفرنسية إلى البلاد اهتزازاً فكرياً شديداً ، وما لبثت حتى نمت وتطورت إلى أن وصلت إلى أوجها أيام حكومة « اسماعيل » ، فظهر فى الصحافة : ابراهيم المويلحى ، وآل تقلا ، وميخائيل عبد السيد ، ومحمد عثمان جلال وغيرهم ؛ وفى الطب والجراحة : أحمد حسن الرشيدى ، ومحمد على باشا البقلى وغيرهما ؛ كما تميز فى الهندسة والعلوم والرياضيات

بهجت باشا الأرتوولى ، وأحمد فايد بك ، ومحمود باشا الفلكى وغيرهم ، وهؤلاء ظهروا أيام اسماعيل .

وإنا لننتقل الآن من ـ بحث هذه الروابط المتعددة التى تضم تاريخنا الحديث فى صورة منسجمة واضحة ـ إلى موضوع آخر لا يقل عن سابقه خطورة ، وهو تحديد العصر الذى بلغت فيه مصر أوج رفعتها فى المدة الواقعة بين (١٧٩٨ — ١٩١٤) .

لكل أمة حية « عصر ذهبى » تشيد بذكره ؛ والعصر الذهبى له ميزات خاصة وطابع خاص ، لتبرير هذه التسمية ، فأين إذن عصرنا الذهبى ، وكيف يمكن تحديده فى تاريخنا القومى ؟ لم يتعرض مؤرخ أجنبى ـ بطبيعة الحال ـ إلى هذا الموضوع ، بينما يميل البعض إلى اعتبار عهد «سعيد» العصر الذهبى لمصر ؛أو على الأقل للفلاحين المصريين ، و « سعيد » ـ ولا ريب ـ له بفضل ما كتبه عنه أخصاؤه وأصدقاؤه المعاصرون ، أمثال : كلوت بك ، وفردنند دلسبس ، أحقية التطلع إلى هذا الشرف الرفيع ؛ ولكن لنتريث قليلا !

حقاً تمتع الفلاحون بشىء من السكينة والخلود أيام « سعيد » لكرمه ودماثته وحبه للخير ، وشعرت البلاد فى أواخر حكمه برخاء نسبى بسبب الاصلاحات التى أدخلها فى مرافق البلاد ؛ ولكن « سعيداً » كان فى حاجة دائمة إلى المال يحصله بمختلف الوسائل ، وفى كافة الأوقات ؛ كلفه ولعه بالجيش ما يبلغ السبعة ملايين من(الفرنكات)سنوياً؛ كذلك افتقر سعيد إلى الدراية بالشئون المالية، فكثيراً ما لجأ : إما إلى فرض ضرائب جديدة ، وإما إلى إنقاص مرتبات الموظفين عاماً ، أو إلغائها عاماً آخر ، وإما إلى إصدار (تحاويل) على خزانة الدولة ، يتعامل بها الموظفون مع التجار ، ويقبض هؤلاء قيمتها من المالية . وإما إلى عقد القروض ؛ ومن الثابت أن حكومة « سعيد » كانت استبدادية ، بينما كان هو معادياً لكل ما من شأنه أن يفتق أذهان العامة،ولم يشأ أن توجد بالبلاد طبقة من المستنيرين قد تفسد عليه حكومته؛ فمن المغالاة إذاً أن يعد عصر « سعيد » عصراً ذهبياً لمصر والمصريين .

لنبحث إذاً عهداً آخر ، وليكن هذا العهد عهد « اسماعيل » العظيم ، ذلك العهد الذى أخذت صيحات المتذمرين تتلاشى من حوله عند ما أظهر البحث كثيراً من الأسباب التى تدعو بحق إلى اعتباره « عصر مصر الذهبى » فى تاريخها الحديث ؛ كان « اسماعيل » وثاباً ، كما كان عظيماً ؛ ولعل أقسى ما وجه إليه ، هو ما ذكره (كيف) فى تقريره عن الحالة المالية عام ١٨٧٦ ؛ فقال : « حاول اسماعيل أن يتمم عدة أعمال فى فترة قصيرة ، مستعيناً فى ذلك بموارد بلاده المحدودة ، بينما يتطلب تنفيذها موارد أغنى وأوسع، ويوجب إتمامها ، مدة أطول مما وطد العزم عليه » ، هذا هو النقد الذى يكشف لنا فى الواقع

عن روح الرجل العظيم الذى يريد أن يرقى ببلاده دفعة واحدة إلى أوج المدنية والجلال ، وهو من هذه الناحية يشبه كل الشبه « بطرس الأكبر » باعث روسيا ومنشئها وعاملها العظيم .

أراد « اسماعيل » أن يرفع شأن مصر ، فدبت الحياة فى شرايين البلاد منذ اعتلائه أريكتها : ازدان القطر بالأبنية الحديثة والمنشآت العمرانية ، كثرت المدارس وفتحت أبوابها ، أرسلت البعثات إلى الخارج ، نشطت الصحافة ، ووضعت نواة الحياة النيابية فى البلاد ، كل ذلك تم فى عهده ؛ انظر إلى عظمة ذلك العصر : افتتاح قناة السويس بحضور الملوك والأمراء ؛ انظر إلى استعراض الاسكندرية المشهور ؛ يوم عادت الفرقة السودانية التى ساعدت الفرنسيين فى حروبهم مع المكسيك منذ ١٨٦٣ ، والتى أبلى أفرادها بلاءً حسناً رفع ذكر مصر فى الخارج ؛ فكان يوم ٢٨ مايو ١٨٦٧ — وهو يوم استعراضها — يوماً مشهوداً ، زينت فيه وسامات الشرف الفرنسية صدور ضباط الفرقة ورؤسائها ؛ تمعن فى مجهودات « اسماعيل » التى بذلها ليستكمل استقلاله الداخلى : ألا يكفيه غرماً نضاله الجسيم مع شركة قناة السويس ، حتى يكسر قيود إذن عام ١٨٥٦ ، تلك القيود التى لو ظلت لسلبت الوالى سيادته فى البلاد ؛ ثم انظر إلى جهوده لهرقلية مع الباب العالى صاحب السيادة الشرعية ، تلك الجهود التى بذلها ليستقل بإدارة البلاد عن تدخل المابين فى شئونها .

وختاماً يا لها من إمبراطورية عظيمة ، تلك التى نجح « اسماعيل » فى تشييدها ، فضمت أعالى النيل إلى مصر ، وثبتت أقدام المصريين فى تلك الأصقاع النائية ؛ ويكفى المصريين فخراً وسؤدداً ، إذا ما تذكروا ما ضحوه ، وما بذله خديويهم العظيم للقضاء على شر الآفات الاجتماعية : كالنخاسة وتجارة الرقيق ، هذه هى صفحة من تاريخنا القومى ، تدعو إلى تسمية عصر الخديوى العظيم بعصر مصر الذهبى الحديث .

هذا هو ما بدا لى ذكرته ، لعلى بذلك قد مهدت طريقاً جديداً للبحث فى تاريخ وطنى وقومى صحيح لبلادنا العزيزة ، يكون موضع فخار أبنائها ، ومناراً للهمم ، ودافعاً للسير إلى الأمام دائماً ، تحت رعاية مليكنا ومولانا المفدى رب النهضة المعاصر ، وحامى العلم والمتعلمين . ؟

محمد فؤاد شكرى شهبندر